استمرار زراعات الحبوب مع ما يرتبط بها من نظام انتاج وعلاقات واساليب بدائية ٠

اما من حيث التسهيلات المالية والقروض ، فقد تركت الدولة الفلاحين يواجهون تحديات التحول من الاقتصاد المعيشي الى الاقتصاد البضاعي ، على ارضية غير مواتية ، دون اية مساعدة فعالة ٠ وهكذا لم يعان الريف فقط من حدود التبادل البضاعي غير المتكافئة ، وانما ايضا من كونه ما زال خاضعا لسيطرة الطبيعة واعتماده الغالب على الامطار ٠ وبسبب من تدهور حدود المبادلات ازدادت مصاعب الفلاحين المالية ، وكانت هذه مرتعا خصبا للمرابين والتجار كما ازدادت رهونات الارض ٠ يعلق ولبول في هذا الصدد بقوله : « ان الذين يدينون النقود والتجار ، متحمسون لايجاد منفذ للرأسمال الفائض ، وهناك طريقة بطيئة ، ولكن اكيدة النتائج في نقل ملكية الاراضي الزراعية من الفلاحين المديونين الى التجار والمرابين المدينين ٠٠»

اما نتائج هذه المجابهة غير المتكافئة فيعبر عنها ولبول بالارقام التالية : ارتفعت ديون الفلاحين في بداية الحرب الثانية (١٩٣٩) من ٠٠٠ر١٩٦ جنيه ، الى ٠٠٠ر٦٨١ جنيه بعد الحرب (نهاية ١٩٤٦) ، (٧٤) اي انها زادت بنسبة ٤ر٣٤٧٪ ٠

ويقول ولبول : « ان المصرف الزراعي العائد الى الحكومة يكاد يكون محدود التأثير جدا في هذا المجال ، حيث رأسماله لا يتعدى ٠٠٠ر١٣٠ جنيه ، وهو لا يكفي لمد الفلاحين خلال الازمات العصيبة ، فالكمية الضرورية لا تقل عن نصف مليون جنيه وخاصة في السنوات القاحلة كعامي ٤٦ـ١٩٤٧ » ٠ (٧٥) ٠

وبصدد وضع الفلاحين بعد الحرب الثانية وتراكم ديونهم يعلق ولبول قائلا : « يبدو واضحا ان الفلاحين بازدياد ديونهم لم يتمكنوا من تسديدها كلها ، وعلى رغم كون المعدل القانوني للفائدة يبلغ ٩٪ ، ولكن عندما تؤخذ الرهونات فان القرض يشمل حسومات ثقيلة تتراوح بين ٣٠٪ و ١٠٠٪ وهكذا فما من فلاح يستطيع تسديد قروضه بوجود هذه الاقتطاعات المتفاقمة ٠٠٠» ويشير ولبول بتشاؤم ان المبالغ التي في حوزة بنك الدولة الزراعي غير كافية لايقاف « موجة انتقال الاراضي من الفلاحين الفقراء الى الاغنياء الذين يدينون المال » (٧٦) ٠

لقد ادى التحويل الكولونيالي لاقتصاد البلاد من اقتصاد معيشي الى اقتصاد نقدي ـ سوقي ، الى استثمار التجارة، ازمة الاقتصاد الريفي والرعوي، وشجعت

---

(٧٤) ولبول ، المصدر نفسه ، ص ٥٩ ٠
(٧٥) المصدر نفسه ، ص ٥٩ ٠
(٧٦) المصدر نفسه ، ص ٥٩ ٠